ملخص دراسة بعنوان

(التقنيات الحديثة المستخدمة في المركبات و الرقابة المرورية)

أنظمة النقل الذكي هي برنامج دولي يهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة قطاع النقل من خلال تقنيات متقدمة في أنظمة المعلومات والاتصالات وأجهزة الاستشعار ، حيث تقوم على جمع البيانات و معالجتها و استخدام البيانات المعالجة لتحسين إدارة أنظمة النقل و تزويد مستخدم الطريق بمعلومات أكثر و أفضل في رحلتهم وتستخدم أنظمة النقل الذكي في المناطق الحضرية والريفية، على الطرق السريعة وشوارع المدينة الصغيرة ، في مراكز العبور ومحطات السكك الحديدية، في الموانئ، وفي الشاحنات والسيارات وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أجهزة النقل الذكي بشكل تفصيلي سواء في المركبة و البنية التحتية و الرقابة المرورية في العالم بالإضافة إلى ما تم استخدامه من هذه التكنولوجيا في الأردن و خاصة في مجال الرقابة المرورية وهدفت الدراسة إلى استعراض أجهزة النقل الذكية المطبقة محلياً و عالمياً وبيان أهمية أجهزة النقل الذكي في السلامة المرورية و زيادة مستوى الخدمة على الطرقات والضرورة الأمنية و الرقابية في تطبيق هذه التكنولوجيا وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة من قبل المعهد المروري بهذا الخصوص بالإضافة إلى البحث في المواقع الالكترونية المتعلقة بالمواضيع المرورية والتقنيات الحديثة في مجال المرور، وقد تبين من خلال الدراسة أن استخدام أنظمة النقل الذكي أدى إلى زيادة مستوى الخدمة على الطرق من خلال التحكم بحركة المرور وتقليل الازدحامات المرورية على الطرق وتقليل مدة الرحلة وضبط سرعة المركبات و سلوكيات السائقين ورفع مستوى السلامة المرورية من خلال خفض الحوادث و الوفيات .

ولقد أوصت الدراسة بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع النقل الذكي واستخدام كاميرات السرعات ضمن مقطع طولي من قبل الجهات المعنية لما لها دور في تخفيض نتائج الحوادث البشرية وعمل تطبيقات من قبل مشغلي النقل العام و المرتبطة بالهواتف الذكية من أجل مواعيد الرحلات للركاب.

ملخص دراسة بعنوان

(واقع السلامة المرورية للأطفال والشباب (دون سن (30) عاماً) في الأردن خلال الفترة (2015-2017)

إن مشكلة الحوادث المرورية تعد من أهم واخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات على مستوى العالم كونها تستنزف قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمادية ويعاني الأردن من مشكلة الحوادث المرورية المتكررة حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن مديرية الأمن العام ضمن التقرير الإحصائي لعام (2017) بأنه تم تسجيل (10446) حادث أضرار بشرية نتج عنها (685) وفاة وإصابة (1495) شخصاً بإصابات بليغة و(14751) شخصاً بإصابات بسيطة، وبلغت كلفة الحوادث المرورية في المملكة حوالي (308) مليون دينار أردني، وقد أشارت إحصائيات عدد السكان أن عدد الأردنيين الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عام حوالي (6,33) مليون نسمة تقريباً أي ما نسبته (63%) من مجموع السكان الكلي في الأردن وهم موزعين إلى (4,041,774) مليون للفئات العمرية الأقل من (18) سنة و(2,284,771) مليون للفئة العمرية (18 - 29) سنة، وأشارت بيانات السائقين الصادرة عن مديرية الأمن العام أن عدد السائقين الحاصلين على رخصة سوق من الفئات العمرية الأقل من ثلاثين بلغ ما يقارب (610) ألف سائق وبما نسبته (24%) من مجموع السائقين المسجلين في الأردن وقد جاءت هذه الدراسة للتركيز على فئة الأطفال والشباب الأكثر تضررا بسبب الحوادث المرورية من خلال بيان الإحصائيات الخاصة بهذه الفئات والأسباب المؤدية إلى تعرضهم للحوادث المرورية ومن ثم وضع الحلول والخطط المناسبة للحفاظ على هذه الطاقة المهمة في بنية المجتمع وقد هدفت الدراسة إلى بيان حجم مشكلة الحوادث المرورية للفئات العمرية دون سن الثلاثين والتعرف على التصرفات الخاطئة لمستخدمي الطريق من الأطفال والشباب دون سن الثلاثين وبيان الإجراءات الممكن اتخاذها للحد من إمكانية إصابة فئة الأطفال والشباب (دون سن الثلاثين) في الحوادث المرورية للحفاظ على هذه الفئات العمرية والتي تعتبر الطاقة المهمة في بنية المجتمع وقد تم إتباع أسلوب ومنهج البحث العلمي من خلال تطبيق منهجية البحث النظري التحليلي التي تم فيها الرجوع لدراسات سابقة متعلقة بهذا الموضوع، وجمع إحصائيات الحوادث المرورية ونتائجها للثلاث سنوات الماضية (2015-2017) للفئات العمرية الأقل من (30) سنة وإجراء التحليل الإحصائي للعديد من متغيرات الحوادث المرورية ونتائجها،وعمل استبانه خاصة للفئات العمرية من (18) سنه واقل من ثلاثين عاما وذلك للوقوف على مستوى الوعي والثقافة المرورية لديهم سواء كانوا سائقين أو مستخدمي طريق آخرين (ركاب ومشاة) ومعرفة أرائهم حول الحوادث المرورية التي يتعرضون لها وأسباب السلوكيات الخاطئة المرتكبة من قبلهم حيث تم توزيع هذه الاستبيانات في دائرة الأحوال المدنية وأقسام الترخيص في العاصمة عمان.وكانت أهم نتائج هذه دراسة أن نسبة وفيات الأطفال الأقل من (18 سنة) في المرتبة الثانية من مجموع الوفيات الكلي خلال الثلاث سنوات الماضية (2015-2017) حيث بلغت (28.5%)، تلتها مباشرة نسبة الشباب (18-29) سنة وبمقدار (25.6%) وكانت نسبة الجرحى لمستخدمي الطريق في فئة الشباب (18-29) سنة في المرتبة الثانية وبواقع (31.9%) من مجموع الجرحى الكلي خلال الثلاث سنوات الماضية (2015-2017) تلتها مباشرة نسبة جرحى الأطفال الأقل من (18 سنة) وبمقدار (28.2%) وقد سجلت وفيات الشباب السائقين أعلى نسبة بين مستعملي الطريق وبمقدار (46.2%) تلتها وفيات الشباب الركاب وبما نسبته (33%) ثم وفيات الشباب المشاة وبما نسبته (20.8%) من مجموع الوفيات الكلي للفئة العمرية (18-29) سنة و يعتبر خطأ عدم ترك مسافة أمان أثناء المسير وخطأ عدم اخذ الاحتياطات اللازمة أثناء القيادة وخطأ المسارب أكثر الأخطاء ارتكابا من قبل السائقين الذين كانت أعمارهم اقل من (30) عام حيث شكلت نسبة هذه الأخطاء مجتمعة (66.5%) من المجموع الكلي للأخطاء المرتكبة خلال الثلاث سنوات الماضية (2015-2017). وبرز العديد من التوصيات ومن أهمها العمل على فصل الحركة بين حركة المشاة والمركبات في المناطق التي تشهد حركة مشاه كبيره سواء من خلال الفصل المكاني (الجسور والأنفاق) أو الفصل الزماني (الإشارات الضوئية) ونشر الوعي المروري لدى السائقين الشباب بضرورة احترام آداب التعامل

مع الطريق واحترام حق الآخرين في السير عليها، وحق المشاة في العبور وإبراز السلوكيات الخاطئة المرتكبة من قبلهم أثناء القيادة والتوسع باستخدام وسائل الرقابة المختلفة والتركيز على الرقابة الآلية في هذا المجال للحد من السلوكيات الخاطئة المرتكبة من قبل السائقين أثناء القيادة.

ملخص دراسة بعنوان
(الواقع المروري على طريق البحر الميت)

يعتبر طريق البحر الميت أحد أهم الطرق الرئيسية في الأردن حيث يربط العاصمة عمان بأحد أهم المواقع السياحية بالأردن وهو البحر الميت بالإضافة إلى منطقة الأغوار التي تعتبر سلة الغذاء الأردني بالإضافة إلى عدد من المواقع السياحية كالمغطس والعديد من مقامات الصحابة وجسر الملك حسين كما أنه يمر بالعديد من المناطق السكنية ومجمعات الفنادق السياحية.

يشهد طريق البحر الميت حركة مرورية نشطة وعلى مدار الساعة ومن كافة فئات المركبات إلا انه يشهد في اغلب الأيام وللأسف حوادث سير مميتة أودت بحياة الكثير من المواطنين وخلفت العديد من الإصابات الشديدة التي تعاني منها اغلب بيوت الأردنيين والعديد من الإعاقات التي فتكت بتلك الأسر.

تناولت هذه الدراسة في مضمونها الواقع المروري على طريق البحر الميت للأعوام الثلاثة الأخيرة (2015-2016-2017) وعدد الحوادث المرورية ونتائجها بالإضافة إلى تحديد أهم المواقع الخطرة على هذا الطريق من خلال الكشف الميداني بالاشتراك مع المعنيين وتحديد المشاكل الهندسية في هذه المواقع ووضع الحلول والتوصيات التي من شأنها رفع مستوى السلامة المرورية والحد من الحوادث المرورية على هذا الطريق.

إذ انه خلال عام 2017 وقع (527) حادث نتج عنها وفاة (17) شخص وإصابة (20) شخص بإصابات بليغة و(172) شخص بإصابات بسيطة لذلك وتنفيذاً لتوجيهات عطوفة مدير الأمن العام فقد تم المباشرة في إجراء هذه الدراسة، حيث تم تقسيم الطريق إلى جزئيين: 1. طريق البحر الميت الرئيسي (العدسية) 2. طريق الغور الأردني (الطريق الموازي للبحر الميت) حيث تم تطبيق المنهج النظري التحليلي من خلال الرجوع لإحصائيات الحوادث المرورية على طريق البحر الميت وتحليلها للتوصل إلى العوامل التي أظهرت مؤشراً في بيانات الحوادث المرورية للأعوام (2015-2016-2017) وإبراز أكثر المناطق تكرارا للحوادث بالإضافة إلى المنهجية العلمية للدراسة من خلال الكشف الحسي على الطريق من قبل فريق فني متخصص ووضع توصيات سهلة التطبيق لهذه المواقع وبالتالي الاستفادة منها في التوصيات العامة للدراسة.

ملخص دراسة بعنوان

(الطريق الصحراوي- مناطق العمل والتحويلات)

يعتبر الطريق الصحراوي الدولي أحد أهم الطرق الرئيسية في المملكة الأردنية الهاشمية والذي يربط جنوب المملكة بالعاصمة عمان، ويشهد هذا الطريق حركة مرورية كثيفة تشمل كافة أنواع المركبات الصغيرة والكبيرة ومركبات الشحن والحافلات، وعلى الرغم من أهمية الطريق الصحراوي التجارية والسياحية والاجتماعية إلا انه يشهد وقوع العديد من الحوادث المرورية القاتلة وما ينتج عنها من إزهاق للأرواح البريئة وهدر للمال العام رغم الجهود المبذولة من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان من إعادة تأهيل للطريق وما تقدمه مديرية الأمن العام من انتشار لدورياتها على الطريق إلا أنه ما زال يعاني من وجود الكثير من المقاطع التي تحتاج إلى إعادة تأهيل وإضاءة وأعمال صيانة للجزر الوسطية والفتحات الدورانية وأكتاف الطريق وسلوكيات خاطئة من قبل السائقين وذلك حرصا منا على حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وللوصول إلى طريق دولي امن وخالي من الحوادث.

تقوم حاليا وزارة الأشغال العامة والإسكان بعمل صيانة للطريق الصحراوي وعلى عدة مقاطع للطريق الأمر الذي أدى إلى وجود مجموعة من التحويلات ومجموعة من مواقع الأشغال (مواقع عمل) وهذه التحويلات ومواقع العمل في وضعها الحالي أصبحت تشكل خطورة على مستعملي الطريق نتيجة لعدم توفر كافة وسائل السلامة العامة فيها وعدم تنظيمها وتأثيثها بالأدوات ووسائل الضبط وفقاً لدليل مواقع العمل، حيث تبين من خلال الكشف الميداني على الطريق الصحراوي وجود (4) تحويلات و (3) مواقع عمل صيانة وتوسعة ، لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على أهم المشاكل الموجودة في هذه التحويلات ومواقع العمل ووضع التوصيات والحلول الهندسية والفنية التي من شأنها الحد من وقوع الحوادث المرورية ورفع مستوى السلامة المرورية في هذه المواقع.

ملخص دراسة بعنوان
(الواقع المروري على الطريق الصحراوي)

إن مشكلة الحوادث المرورية تعد من أهم واخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات على مستوى العالم حيث أنها تستنزف قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمادية وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO) بأن العالم يفقد سنوياً حوالي (1,2) مليون شخص، ويصاب سنوياً حوالي (20-50) مليون شخص نتيجة حوادث المرور في العالم، كما أن الخسائر المادية السنوية الناتجة عن هذه الحوادث تقدر بـ (518) مليار دولار أمريكي لجميع دول العالم بما يشكل (1%-3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت العديد من دول العالم إلى ضرورة وضع آليات واستراتيجيات مرورية وطنية لمواجهة تحديات السلامة المرورية المرتبطة بالعديد من القطاعات والجهات ذات العلاقة، إن الطريق الصحراوي أصبح يسمى أحيانا كثيرة (طريق الموت) من كثرة الحوادث المسجلة عليه بسبب سوء البنية التحتية للطريق ، فلا تنمية من دون بنية تحتية و لا إعمار للمحافظات من دون هذا الطريق، ولذلك جاءت هذه الدراسة لحل المشاكل المرورية على الطريق الصحراوي الممتد من طريق المطار ولغاية العقبة والذي يبلغ طوله حوالي 315 كم, وتقليل عدد الحوادث المرورية على الطريق ووضع الحلول الهندسية المناسبة، الطريق الدولي الصحراوي وهو خط سريع يربط جنوب المملكة الأردنية الهاشمية بالعاصمة عمان على مسافة 315كم تقريباً يبدأ بالعقبة جنوباً ليعبر محافظة معان والطفيلة والكرك ليصل إلى عمان ويعتبر الطريق الصحراوي شريان الأردن الرئيسي حيث أنه يمتاز بأنه يربط جنوب المملكة بشمالها و هو الطريق الرئيسي لنقل البضائع المستوردة والمصدرة عبر ميناء العقبة الوحيد في المملكة وهو طريق سياحي يربط محافظات الأردن بالعديد من الأماكن السياحية الأثرية والعلاجية منها خليج العقبة والمدينة الوردية (البتراء) إحدى عجائب الدنيا السبعة ووادي رم ومحمية ضانا وحمامات عفرا علما بأن الطريق الصحراوي يشهد حركة مرورية على مدار الساعة فيما تعتبر كل دقيقة بمثابة عداد للحوادث المرورية لا سيما أن الطريق يحمل ازدواجية الخطر ما بين الشاحنات العملاقة وبين تعرجه واهترائه والحفر الكبيرة والتحويلات الخطيرة التي أودت بحياة العشرات من المواطنين، أن أغلب أخطاء السائقين المسببين للحوادث على الطريق الصحراوي كانت تغيير المسرب بشكل مفاجئ وهي نتيجة هروب السائقين من الحفر والعوائق التي تصادفهم مما يؤدي إلى انحرافهم عن المسار والتسبب بوقوع حادث،وكانت مبرراتها وجود العديد من الحوادث على هذا الطريق مما يودي بحياة السائقين وسكان القرى المجاورة للطريق أو المارين/ (مستخدمين) بالطريق الصحراوي ووجود حركه مرورية كثيفة على هذا الطريق الذي يربط محافظات الجنوب (الكرك،الطفيلة, معان ,العقبة) بوسط وشمال المملكة ، تم إجراء العديد من الدراسات السابقة وتحديد المشاكل المرورية الموجودة والمواقع التي تشكل خطورة على مستعملي الطريق واقتراح التوصيات اللازمة والتي من شانها رفع مستوى السلامة المرورية على هذا الطريق وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء مرة أخرى على واقع السلامة المرورية على هذا الطريق خلال عام 2017 وعام 2018 (نهاية شهر نيسان)وإيجاد الحلول المناسبة لحلها او التخفيف منها والتعرف على أكثر المواقع التي يقع عليها حوادث واعتبارها نقاط سوداء، تم إتباع المنهج النظري التحليلي في هذه الدراسة الذي تم فيه الرجوع لإحصائيات الحوادث المرورية البشرية على الطريق الصحراوي

لعام 2017 وعام 2018 لغاية شهر نيسان وتحليلها وبيان المؤشرات الرئيسية لهذه الحوادث، و مراجعة الدراسات السابقة التي تم عملها على هذا الطريق.

ملخص دراسة بعنوان
(سائقي الأمن العام مكرري الحوادث المرورية)

إن سائقي الأمن العام يعتبرون جزءاً من السائقين مستخدمي الطرقات في المملكة، ويجب أن يكون سلوكهم وأسلوب قيادتهم على الطرق مثالاً يحتذى به كونهم يمثلون جزء هام من جهاز الأمن العام الذي يعتبر الحلقة الرئيسية في عملية تنفيذ القانون والتعليمات والأنظمة لرفع مستوى السلامة المرورية في جهاز الأمن العام الأمر الذي سينعكس على مستوى السلامة المرورية في المملكة،وتكمن أهمية هذه الدراسة في الحفاظ على الموارد البشرية والمادية لجهاز الأمن العام .

وقد تم إعداد هذه الدراسة نتيجة وجود العديد من سائقي الأمن العام الذين يرتكبون الحوادث المرورية وبشكل متكرر على الرغم من الجهود المبذولة في مجال الرقابة المرورية عليهم والتدريب المستمر لهم والتوجيهات المستمرة من قيادة الجهاز بضرورة التقيد والالتزام بالسلوكيات الصحيحة والسليمة أثناء القيادة وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مشكلة الحوادث المرورية للسائقين مكرري الحوادث المرورية لعام 2017 حيث اعتمدت على المنهج التحليلي للجداول الإحصائية التي تم الحصول عليها من مديرية القضاء الشرطي وشعبة الأنظمة المرورية ومنهجية المسح الميداني من خلال اللقاء المباشر مع بعض سائقي الأمن العام

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج وبناء على هذه النتائج تم وضع العديد من التوصيات الضرورية للحد من السلوكيات الخاطئة المرتكبة من قبل السائقين مكرري الحوادث المرورية لحل مشكلة تكرار الحوادث المرورية ورفع مستوى سائقي الأمن العام ومن هذه الحلول والتوصيات منها العمل على الموافقة على تسجيل السائقين الجدد شريطة الحصول على فئة رخصة الرابعة، العمل على إشراك سائقي الأمن العام الجدد بدورات تأهيلية على قيادة المركبات وصيانتها قبل توزيعهم على الوحدات والعمل على تغليظ العقوبات على السائقين المكررين للحوادث المرورية وتحفيز الغير مرتكبين للحوادث المرورية والملتزمين وإعداد دراسة دورية ربعيه للوقوف على حوادث مركبات الأمن العام وأسباب وقوعها وتلافي المشكلات .

ملخص دراسة بعنوان
(حوادث الدراجات الآلية في الأردن لعام 2017)

إن مشكلة الحوادث المرورية تعد من أهم واخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات على مستوى العالم كونها تستنزف قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمادية إن الأردن كأحد الدول النامية يعاني من هذه المشكلة حيث نتج عن الحوادث المرورية لعام 2017 وفاة (685) شخص وإصابة (1495) شخص بإصابات بليغة و(14751) شخص بإصابات بسيطة وبكلفة تقديرية مقدارها (308) مليون دينار جراء وقوع (150226) حادث مروري منها (10446) حادث إصابات بشرية وفيما يخص الحوادث المرورية المتعلقة بالدراجات الآلية لعام 2017 م فقد نتج عنها (8) وفيات وإصابة (21) شخص بإصابات بليغة و (124) شخص بإصابات بسيطة جراء وقوع (464) حادث دراجات منها (161) حادث إصابات بشرية حيث اشترك في حوادث الإصابات البشرية

(0.5%) من مجموع سائقي الدراجات المسجلين وهؤلاء السائقين المشتركين يشكلوا ما نسبته (0.4%) من مجموع السائقين الكلي المشتركين في حوادث الإصابات البشرية الكلية في الأردن أن حوادث الدراجات الآلية تؤدي إلى إصابات خطيرة وحالات وفاة وتكاليف طبية أكثر بكثير من حوادث السيارات، وقد أشارت العديد من الدراسات التي تمت في هذا المجال أن حوادث الدراجات الآلية أخطر بكثير من حوادث السيارات، وان معدل إصابات حوادث الدراجات الآلية أكبر من معدل إصابات حوادث السيارات بثلاث مرات، وان احتمال التعرض لإصابات خطيرة فيها يعادل (10) مرات احتمال التعرض في حوادث السيارات. وبناء على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على الحوادث المرورية للدراجات الآلية في الأردن وما ينتج عنها من أضرار بشرية ومادية واقتراح الحلول التي من شانها رفع مستوى السلامة المرورية والتقليل ما أمكن من الحوادث المرورية ونتائجها.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة حوادث الدراجات الآلية ونتائجها خلال عام 2017و وضع الحلول والتوصيات المتعلقة بأسباب حوادث الدراجات الآلية للتقليل من هذه الحوادث للحفاظ على الموارد البشرية والمادية للأمن العام. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في هذه الدراسة من خلال مراجعة دراسات سابقة متعلقة بحوادث الدراجات الآلية، والحصول على إحصائيات حوادث الدراجات الآلية ونتائجها خلال الفترة (2017) ومن ثم تحليل تلك الإحصائيات وبيان المؤشرات الرئيسية لهذه الحوادث واستخراج النتائج والتوصيات اللازمة للحد من هذه المشكلة, وكان من أهم نتائج هذه دراسة أن يوم الجمعة والاثنين أكثر الأيام التي وقع فيها حوادث إصابات بشرية للدراجات وبنسبة (18.6%) لكل منهما من المجموع الكلي للحوادث البشرية للدراجات وقد بلغت نسبة الدراجات المشتركة في حوادث الإصابات البشرية للدراجات الآلية (1.6%) من مجموع الدراجات الآلية المسجلة في المملكة لنهاية عام 2017 وهي تشكل ما نسبته (0.9%) من مجموع المركبات الكلي والمشتركة في حوادث الإصابات البشرية الكلية في المملكة وسجلت الوفيات الناتجة عن حوادث الصدم للدراجات الآلية أعلى نسبة (75%) من مجموع وفيات حوادث الدراجات تلتها الوفيات الناتجة من حوادث التدهور بنسبة (25%) فيما لم تسجل أي وفاة ضمن حوادث الدهس وقد اشترك في حوادث الإصابات البشرية للدراجات (0.5%) من مجموع سائقي الدراجات المسجلين في المملكة لنهاية عام 2017 والذين يشكلوا ما نسبته (0.4%) من مجموع السائقين الكلي المشتركين في حوادث الإصابات البشرية الكلية في الأردن و كان شهر آذار أكثر الأشهر التي وقع فيها إصابات بشرية لسائقي الدراجات وبنسبة (15.7%) من مجموع إصابات السائقين الكلية في حوادث الإصابات البشرية للدراجات.

وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها تطوير فعاليات ومدة الفحص العملي لطالبي الحصول على رخص الدراجات الآلية , تشديد العقوبات بحق مرتكبي المخالفات المرتبطة بالدراجات الآلية للحد ما أمكن من السلوكيات الخاطئة المرتكبة من قبل مستخدميها ,تكثيف الرقابة المرورية على الدراجات الآلية وتحديدا في الأوقات من الساعة الثانية إلى الخامسة ومن الساعة الثامنة مساء إلى الثانية عشره مساء، والأيام الاثنين والجمعة (كون هذا اليوم تكون فيه معظم فعاليات وأنشطة مجموعات مالكي الدراجات) وأشهر الصيف (أيار وحزيران و تموز) والتي تشهد عادة التجمعات السنوية لمجموعات مالكي الدراجات والتي تكون بالغالب بمشاركة مالكي دراجات نارية من الجنسيات العربية والأجنبية وأشهر الشتاء (كانون ثاني وشباط وآذار) والتي تكثر فيها هذه الحوادث ,التوسع في حملات التوعية المرورية عبر وسائل الإعلام المختلفة لمستعملي الدراجات ومستخدمي الطريق الآخرين (مشاة وسائقي المركبات الأخرى) حول السلوكيات المرتكبة من قبلهم وضرورة استخدام وسائل السلامة المختلفة أثناء ركوب الدراجات وضرورة التقيد بقواعد السير والمرور على الطرق و إجراء المزيد من الدراسات التحليلية على حوادث الدراجات الآلية ونتائجها في المستقبل.

ملخص دراسة بعنوان
(أكثر المخالفات المؤدية إلى الحوادث المرورية لعام 2018)

تعتبر الحوادث المرورية و ما ينجم عنها من إصابات من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع الأردني لما تخلفه من خسائر بشرية و مادية. و مديرية الأمن العام بدورها قامت على الدوام على تبني سياسات و استراتيجيات للتصدي لهذه الظاهرة الدموية و الاقتصادية على حد سواء من أجل رفع مستوى السلامة المرورية و تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أبرز المخالفات المرتبكة من قبل مستخدمي الطريق و التي أدت إلى وقوع الحوادث للأعوام (2015-2016-2017) خاصةً (مخالفات المسارب و مخالفة عدم اخذ الاحتياطات اللازمة) بالإضافة إلى التطرق إلى حوادث المشاة خلال الأعوام الثلاث الماضية وقد هدفت الدراسة إلى بيان أكثر أنواع المخالفات المرورية المتسببة بوقوع الحوادث والفئات العمرية التي تقع ضحية للحوادث المرورية ووضع الحلول و التوصيات المناسبة للتقليل من الحوادث المرورية. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة من خلال استعراض التقارير الإحصائية و تحليلها و كذلك الدراسات المقدمة من قبل المعهد المروري الأردني وكان من أهم نتائج الدراسة التي شكلت مخالفة عدم اخذ الاحتياطات اللازمة أعلى نسبة للأخطاء التي نتج عنها إصابات بسيطة بما نسبته (35.8%) تلتها مخالفات المسارب بما نسبته (29.8%) من المجموع الكلي للأخطاء التي نتج عنها إصابات بسيطة وكانت مخالفات المسارب أعلى نسبة للأخطاء التي نتج عنها إصابات بليغة بما نسبته (39.2%) تلتها مخالفة عدم اخذ الاحتياطات اللازمة بما نسبته (36.4%) من المجموع الكلي للأخطاء التي نتج عنها إصابات بليغة وكانت مخالفات المسارب أعلى نسبة للأخطاء التي نتج عنها وفيات بما نسبته (40%) تلتها مخالفة عدم اخذ الاحتياطات اللازمة بما نسبته (34.4%) من المجموع الكلي للأخطاء التي نتج عنها وفيات وبرز العديد من التوصيات ومن أهمها استخدام شواخص المشاة المضيئة المربعة الشكل للتقاطعات الغير محكومة بإشارة ضوئية خاصة أمام المدارس واستخدام الإنارة ذات الضوء المتقطع للتقاطعات الغير محكومة بإشارة ضوئية عند ممرات المشاة وإعطاء المحاضرات الإرشادية للطلاب من قبل مشرفي المدارس في العبور الأمن و استخدام ممرات المشاة و تكثيف الرقابة المرورية من خلال الدوريات أو المشاة أو الرأجلة في المناطق الحيوية .